

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها

أولاً - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٠٩ (٢٠١٠) الذي جدد المجلس بمقتضاه ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠، عقب الطلب المقدم من حكومة نيبال وتوصية الأمين العام. وكانت البعثة قد أنشئت عام ٢٠٠٧ بوصفها بعثة سياسية خاصة، تشمل ولايتها رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين في الجيش النيبالي والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، المعروف الآن بالحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي.
- ٢ - ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في عملية السلام وتنفيذ ولاية البعثة منذ تقريره الأخير الذي قدمته إلى مجلس الأمن في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (S/2010/17).

ثانياً - التقدم المحرز في عملية السلام

- ٣ - إن الإنجازات الكبيرة التي حققتها عملية السلام في نيبال، ومن أبرزها اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٦، وانتخاب الجمعية التأسيسية في عام ٢٠٠٨، موثقة في تقارير السابقة إلى المجلس. وأحرز قدر من التقدم أيضاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مثل تسريح أفراد الجيش الماوي في الآونة الأخيرة، الذين فقدوا أهليتهم بفعل عملية التحقق التي قادتها البعثة في عام ٢٠٠٧، وإنشاء الآلية السياسية الرفيعة المستوى في ٨ كانون الثاني/يناير، التي تمثل منتدى يتناول فيه كبار القادة السياسيين المسائل الرئيسية في عملية السلام. ولكن بالرغم من الجهود المتواصلة لم تتحقق حركة ملموسة إلى الأمام بالنسبة للمهام الرئيسية العالقة التي تخص عملية السلام، وهي تقرير مستقبل الجيشين وإنجاز صياغة مشروع الدستور بحلول الموعد النهائي في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠.

- ٤ - وقد أنشأ الآلية السياسية الرفيعة المستوى جيريغا براساد كويرالا، الزعيم الراحل في الكونغرس النيبالي والذي شغل منصب رئيس الوزراء أربع مرات، وكان من المهندسين الرئيسيين لعملية السلام. وقد سببت وفاة كويرالا في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٠ حزناً واسع النطاق لدى الشعب النيبالي والمجتمع الدولي بوصفها خسارة كبرى للبلد ولعملية السلام فيه. وقد تكون وفاته قد بعثت شعوراً متجدداً بالمسؤولية المشتركة بين القادة السياسيين الآخرين الذين واصلوا عقب ذلك عقد اجتماعات الآلية السياسية الرفيعة المستوى، واشتركوا في إصدار بيان عام تتعهد فيه الأحزاب بأن تبذل جهودها صوب إصدار الدستور بحلول

٢٨ أيار/مايو لكي تبلغ عملية السلام غايتها. ولم يتم إشراك الأحزاب الماديشية الرئيسية حتى الآن في الآلية، مما يؤكد استبعادها من عملية صنع القرار السياسي.

٥ - وتقر الأحزاب السياسية الرئيسية بصفة غير رسمية بأن من غير المرجح أن يُنجز الدستور الجديد بحلول الموعد النهائي المذكور في الدستور المؤقت. فما زالت توجد خلافات كبيرة يتعين حلها بشأن العناصر الجوهرية مثل شكل الحكومة مستقبلاً والهيكلي الاتحادي للبلد.

٦ - وإن احتمال حدوث أزمة سياسية - دستورية خطيرة نتيجة لعدم إصدار الدستور بحلول ٢٨ أيار/مايو قد أثار شواغل لدى كثير من النيباليين من أنه قد يفتح باباً لإمكانية قيام القوات المناوئة لاتفاق السلام الشامل وأهدافه المعلنة بوضع عراقيل جديدة أمام عملية السلام. وقد ظهرت في الأسابيع الأخيرة دعوات إلى العودة إلى الملكية الدستورية ودستور عام ١٩٩٠. وفي مقابلة نادرة الحدوث، قال الملك السابق، غيانندرا شاه، إن تاريخ الملكية في نيبال لم يبلغ نهايته. وقد انتقد الرئيس ورئيس الوزراء والأحزاب السياسية الكبرى هذه التصريحات بشدة، واتهموا الملك السابق بالسعي إلى إحياء الملكية. وقيل إن الرئيس ياداف أكد لقادة الأحزاب السياسية أنه في حالة عدم صدور الدستور الجديد في الموعد المحدد فإنه سيتصرف في حدود الدستور ولن يتخذ إجراءً فرادياً. ويبدو أن هناك توافقاً ناشئاً في الآراء على التمديد للجمعية الدستورية لفترة لا تقل عن ستة أشهر من أجل إنجاز أعمالها. والأحزاب على وعي بالحاجة الملحة للتوصل إلى توافق الآراء بشأن نقاط الخلاف الرئيسية المذكورة أعلاه لكي يقترن التمديد بذلك.

٧ - وقد أصبحت عملية وضع الدستور مشتبكة سياسياً مع مسألة تشكيل حكومة وحدة وكذلك إدماج وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي، الأمر الذي توخى الدستور المؤقت أن يتم إنجازهما خلال ستة أشهر من تشكيل حكومة جديدة عقب انتخاب المجلس التأسيسي في عام ٢٠٠٨. وفي حين يوجد توافق واسع للآراء على ضرورة إقامة حكومة وحدة وطنية، فهناك خلافات خطيرة بشأن من الذي ينبغي أن يرأسها. وطالما دعا الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي إلى ذلك التغيير. ويحظى ذلك الآن بدعم كثير من أعضاء البرلمان من الحزب الماركسي اللينيني الموحد. وقد اعتبر الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي تغيير الحكومة شرطاً مسبقاً لدعم المسائل الحاسمة المتعلقة فيما يخص عملية السلام. وأصر الكونغرس النيبالي والحزب الماركسي اللينيني الموحد من جهتهما على أن أفراد الجيش الماوي ينبغي أن يجري إدماجهم وإعادة تأهيلهم قبل إصدار دستور جديد وكذلك على أن ينبذ الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي أولاً الأنشطة العنيفة التي تقوم بها رابطة الشباب الشيوعي. وطلباً

أيضا أن يعيد الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي جميع الممتلكات الحكومية والخاصة، وسط ادعاءات بأعمال استيلاء جديدة على الأراضي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد دعا الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي إلى تحقيق تقدم متزامن في إدماج وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي من جهة، وصياغة الدستور من جهة أخرى.

٨ - ولم تصل اللجنة الخاصة المكلفة بالإشراف على أفراد الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم إلى اتفاق على خطة عمل مقترحة، وأحالت بعض القضايا التي لم تحل إلى الآلية السياسية الرفيعة المستوى. وما زالت المسائل الأكثر إثارة للخلاف هي عدد أفراد الجيش الماوي الذين سيدمجون ضمن قوات الأمن، ولا سيما جيش نيبال، وأنماط ذلك الإدماج. وفي تلك الأثناء، فإن اللجنة المكلفة بإضفاء الصفة الديمقراطية على جيش نيبال، حسب ما يقتضيه الدستور المؤقت، والتي يقودها وزير الدفاع، لم تحرز سوى تقدم ضئيل في عملها.

٩ - وقد أعلنت حملة جديدة للتجنيد في الجيش في شباط/فبراير، حين أكد رئيس أركان الجيش مجددا عزم وزارة الدفاع على استئناف التجنيد. وفي أوائل نيسان/أبريل، وردت تقارير بأن وزارة الدفاع اعتمدت إعلانات الشواغر. ونقلت البعثة مرة أخرى موقفها الثابت المتمثل في أن أي تجنيد من هذا القبيل، حتى لو طائف شاعرة، سيمثل خرقا لاتفاق السلام الشامل واتفاق رصد إدارة الأسلحة والجيشين.

١٠ - وقام وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ب. لين باسكوي بزيارة نيبال في الفترة من ١٠ إلى ١٢ آذار/مارس والتقى مع رئيس الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين والقادة السياسيين والعسكريين. ونقل دعم المجتمع الدولي القوي لعملية السلام في نيبال وكذلك قلقه الشديد من عدم إحراز تقدم وفشل الأطراف في الوفاء بالتزاماتها التي استحققت منذ أمد بعيد. وأكد في رسائله الخاصة والعامة الحاجة الملحة لأن تكسر الأطراف الجمود السياسي وأن تتغلب على الخلافات القائمة بينها عن طريق بذل جهد أكثر تنسيقا في الحوار والحلول الوسط. كما ناقش التحديات التي تواجه البعثة التي تواصل العمل بموجب ولاية صارت الآن محدودة بصورة لا تفي بالقصد بعد أن كانت قد صممت منذ عدة أعوام بغرض أساسي يتمثل في دعم انتخابات الجمعية الدستورية. ونقل قلق أعضاء مجلس الأمن بشأن التمديد المتكرر لولاية البعثة بدون إحراز تقدم ملموس.

١١ - وتمشيا مع الفقرة ٣ من منطوق قرار مجلس الأمن ١٩٠٩ (٢٠١٠)، أجرت البعثة مشاورات مع الأحزاب السياسية الكبرى والحكومة بشأن الترتيبات الممكنة لانسحابها ونقل مسؤولياتها المتبقية في مجال الرصد إلى الحكومة. وفي إطار تلك المناقشات الموسعة، أكد كبار

ممثلي الأحزاب والمسؤولين الحكوميين ضرورة استمرار وجود البعثة ومواصلة دعمها لعملية السلام في هذه المرحلة الحاسمة، لا سيما إذا جرى تمديد الموعد النهائي لإنجاز الدستور وهو ٢٨ أيار/مايو. وقد أشاروا إلى رغبتهم في أن تصبح البعثة أكثر استباقاً في القيام بولايتها، وأعربوا عن استعدادهم للعمل على نحو وثيق مع البعثة. ومن بين الأولويات المقترحة خلال هذه المشاورات تحسين مهمة البعثة في رصد الأسلحة وتقديم الدعم إلى اللجنة الخاصة في الاضطلاع بمسؤوليتها الدستورية لمراقبة معسكرات الجيش الماوي، وفي تخطيط وتنفيذ دمج أفراد الجيش الماوي. كما جرى حث البعثة على المساعدة عن طريق تيسير تذليل العوائق التي تعوق التقدم حسبما يلزم.

ألف - صياغة الدستور

١٢ - جرى التوصل في عملية صياغة الدستور إلى توافق الآراء على ٣ أوراق من بين ١١ ورقة مواضيعية، وقدمت إلى اللجنة الدستورية المكلفة بتجميع المشروع الكامل للدستور. وحيث إن اللجنة الدستورية لم تتمكن من إنجاز المسودة الأولى بحلول الموعد النهائي المحدد في ٥ آذار/مارس، فقد جرى تنقيح جدول مواعيد الجمعية التأسيسية للمرة العاشرة في محاولة للإبقاء على الموعد النهائي المحدد للإصدار. وفي أوائل نيسان/أبريل، ذكر رئيس الجمعية التأسيسية أن الإجراءات اللازمة لإصدار دستور جديد لا يمكن إنجازها خلال الفترة المتبقية.

١٣ - ولدى عدة أطراف آراء متشددة بشأن مستقبل الهيكل الاتحادي. وقد اعترض المؤتمر النيبالي وحزب العمال والفلاحين النيبالي على ترسيم المقاطعات الاتحادية المستقبلية حسبما اقترحتة اللجنة المعنية بإعادة هيكلة الدولة وتوزيع سلطات الدولة، التابعة للجمعية الدستورية. كما أن الأحزاب والمجموعات العرقية الماديشية الكبرى عارضت ذلك النموذج، الذي يتوخى تقسيم منطقة تاراي إلى ثلاث وحدات اتحادية مستقلة، زاعمة أن ذلك يتناقض مع ما يعتبرونه مناطقهم بحدودها المرسومة تاريخياً. ووافقت الآلية السياسية الرفيعة المستوى من حيث المبدأ على إنشاء لجنة وزارية لإعادة هيكلة الدولة، لاستعراض الترسيم المستقبلي للمقاطعات الاتحادية ولتيسير عمل اللجنة المعنية بإعادة هيكلة وتوزيع سلطات الدولة، التابعة للجمعية التأسيسية. ولكن إنشائها يواجه عراقيل بسبب الخلافات السياسية المستمرة فيما بين الأحزاب الرئيسية.

١٤ - وقد استمرت الآراء التي أعرب عنها الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي أو أعضاؤه بشأن المسائل الدستورية المهمة في إثارة القلق بشأن التزام الماويين بديمقراطية متعددة الأحزاب. وعلى سبيل المثال، فإن اقتراحه بأن يعين كبير القضاة وغيره من قضاة

المحكمة العليا، بموجب النموذج الجديد للدولة، من قبل اللجنة القضائية الخاصة بالمجلس التشريعي الاتحادي، ينظر إليه نقاده باعتبار أن القصد منه هو زعزعة استقلال القضاء. ويعتقد الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي من جهته أنه لا يوجد سوى حماس قليل بين البعض في الأحزاب التقليدية الرئيسية للسعي إلى إدخال التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجوهرية التي دُعي إليها في اتفاق السلام الشامل.

باء - إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم

١٥ - في كانون الثاني/يناير، عرض رئيس الوزراء مادهااف نيبال على اللجنة الخاصة خطة عمل على امتداد ١١٢ يوماً من أجل إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم، إلا أنه لم يكن قد ووفق على هذه الخطة وقت كتابة هذا التقرير. ونظراً إلى أن مناقشات اللجنة الخاصة كشفت عن مواطن خلاف بارزة بين الأطراف، طلبت اللجنة إلى الآلية السياسية الرفيعة المستوى اتخاذ قرار سياسي بشأن عدد أفراد الجيش الماوي الذين سيجري إدماجهم في قوات الأمن وبشأن سبل إدماجهم. ولم يتم التوصل إلى توافق آراء على صعيد الآلية السياسية الرفيعة المستوى، وكلف رئيس الوزراء اللجنة التقنية بصياغة خطة عمل عاجلة للإدماج وإعادة التأهيل. ولم تتوصل المناقشات إلى نتيجة حاسمة حتى اليوم.

١٦ - كما لم تتمكن اللجنة الخاصة من التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء آلية إشراف ووضع مدونة قواعد سلوك للجيش الماوي، وهو اقتراح كانت قد تقدمت به في الأصل اللجنة التقنية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ووافقت اللجنة الخاصة من حيث المبدأ على إنشاء أمانة تعمل كهيئة إشراف ورقابة لتنفيذ خطة العمل لإدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم، ما إن تتم الموافقة عليها، إلا أنه لم يتم تشكيل الأمانة بعد. وطلبت اللجنة الخاصة من اللجنة التقنية تقديم مقترحات بشأن مجموعة من تدابير إعادة التأهيل لأفراد الجيش الماوي الذين لن يتم إدماجهم في الأجهزة الأمنية. وتواصل اللجنة التقنية مناقشة هذه المسألة.

١٧ - وقام براتشاندا، رئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، بزيارة إلى معسكر شاكتيخور في مقاطعة شيتوان في آذار/مارس، وخاطب أفراد الجيش الماوي بشأن مسائل متصلة بعملية السلام. وقد أدان المؤتمر النيبالي والحزب الماركسي - اللينيني الموحد هذا التصرف الذي أحل بمدونة قواعد السلوك التي وضعتها اللجنة الخاصة. فممارسة أفراد الجيش الماوي، الذين تم التحقق منهم، نشاطاً سياسياً لا يتواءم مع نظام المعسكرات الخاضعة لإشراف اللجنة الخاصة. وزعم حزب المؤتمر النيبالي والحزب الماركسي - اللينيني الموحد أن هذا الخطاب يندرج ضمن تحضيرات الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي "للاستيلاء على سلطة الدولة".

جيم - تسريح أفراد الجيش الماوي غير المؤهلين

١٨ - حسبما اتفق عليه في خطة العمل الموقعة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، انطلقت عملية تسريح أفراد الجيش الماوي، الذين اتضح عام ٢٠٠٧ أنهم غير مؤهلين لأهم قصر أو مجندون حديثا، في ٦ كانون الثاني/يناير وانتهت في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ كما كان مقررا. وحضر حفل التسريح الختامي في المعسكر الرئيسي رقم ٥ الموجود في رولبا، رئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، براتشاندا، وأعضاء السلك الدبلوماسي وكان من بينهم ممثلو الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ومنسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري وكذلك ممثلي في نيبال. وشارك ٣٩٤ ٢ فردا من الأفراد غير المؤهلين الـ ٤٠٠٨ في عملية التسريح من المعسكرات الرئيسية السبعة. وفي ٢٣ آذار/مارس، وقع الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي إعلانا يضمن الطابع الرسمي على تسريح ٦١٤ ١ قاصرا ومجندا حديثا لم يكونوا موجودين في المعسكرات أثناء هذه العملية.

١٩ - وأقيمت آلية رصد تابعة للأمم المتحدة يشرف عليها كل من اليونيسيف ومفوضية حقوق الإنسان وبمؤهلها صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال لرصد أنشطة الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي والتحقق من امتثاله لالتزاماته بموجب خطة العمل، بما في ذلك عدم إعادة التجنيد، ولضمان تمكن القاصرين من اختيار مناطق عودتهم أو إعادة توطينهم بحرية واستقلالية والحصول على الدعم المتصل بإعادة التأهيل إن أرادوا ذلك. وإن تقييد الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي التام والثابت بالتزاماته في هذا المجال ضروري لرفع اسم الحزب من التقرير السنوي للأمين العام بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة باعتباره طرفا في التجنيد في النزاعات واستخدام الأطفال كجنود.

دال - التحديات الاخرى التي تؤثر على عملية السلام

٢٠ - ازدادت هشاشة الحالة الأمنية في منطقة تاراي حيث يواصل العديد من الجماعات المسلحة النشاط دون عقاب في معظم الأحيان، وقد تم الإبلاغ عن ٦٢ عملية قتل بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس من عام ٢٠١٠. وفي كانون الثاني/يناير، تم الاعتداء على مساعد كبير مسؤولي مقاطعة بارسا وقتل حارسه الشخصي. وقيل إن جماعة مسلحة قد أعلنت مسؤوليتها عن هذا الاعتداء.

٢١ - وظلت الأنشطة العنيفة، في بعض الأحيان، التي تقوم بها المجموعات الشبابية التابعة للأحزاب السياسية تثير القلق أيضا على امتداد الفترة المشمولة بالتقرير. ومنذ كانون

الثاني/يناير، تكررت أعمال العنف بين عصابة الشباب الشيوعي التابعة للحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي والأحزاب الأخرى، بما في ذلك أجنحة الشباب التابعة لها، وأسفرت بعض هذه الأعمال عن مقتل أشخاص.

٢٢ - وتسود رؤية عامة لدى العديد من النيبالين بأن الجمود السياسي الراهن إلى جانب أوجه التفاوت في سجل تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة أدى إلى زيادة في الأعمال الإجرامية. وتعرض محررون وناشرون بارزون إلى أعمال تخويف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي شباط/فبراير، قتل صاحب شبكة إعلامية رميا بالرصاص في وضوح النهار في منطقة تجارية شعبية في مقاطعة كاتماندو، وبعد ذلك بشهر واحد تم اغتيال شخصية مرموقة في عالم الإعلام في مقاطعة جاناكبور في منطقة تاراى.

ثالثا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال

ألف - رصد الأسلحة

٢٣ - واصل مكتب رصد الأسلحة التحقق من مدى تقييد الجيش النيبالي والجيش الماوي بالاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين. ويواصل مراقبو الأسلحة على مدار الساعة مراقبة موقع تخزين أسلحة الجيش النيبالي في كاتماندو ومواقع تخزين الأسلحة في المعسكرات الرئيسية السبعة التابعة للجيش الماوي. وتتواصل زيارة المعسكرات الفرعية بصورة منتظمة. وتقوم أفرقة متنقلة بتنفيذ عمليات أخرى انطلاقاً من مقر مكتب رصد الأسلحة في كاتماندو. وبناء على طلب وزارة السلام والتعمير، حضر مراقبو الأسلحة دفع المرتبات لأفراد الجيش الماوي في المعسكرات.

٢٤ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، طلبت حكومة نيبال رسمياً من البعثة تزويدها بمعلومات شخصية مفصلة تشمل أسماء وعناوين وصور أفراد الجيش الماوي الذين تم التحقق منهم، والمسرحين غير المؤهلين. ورغم أن البعثة تدرك أن الحكومة مسؤولة عن كفالة دفع مرتبات أفراد الجيش الماوي وفقاً لشروطها، فهي ملزمة بالتصرف بما يتواءم مع الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين الذي يقضي بأن تعالج البعثة هذه المعلومات بالسرية الملائمة. ونظراً لقلق الحكومة إزاء سلامة الترتيبات التي اتخذتها لدفع مرتبات أفراد الجيش الماوي، عقدت البعثة اجتماعاً للجنة المشتركة لتنسيق الرصد لمناقشة طلب الحصول على معلومات، ويسرت أيضاً مناقشة بين وزارة السلام والتعمير والجيش الماوي بشأن طرائق دفع مرتبات أفراد الجيش الماوي.

٢٥ - كما شكك مسؤولون حكوميون علنيا في عدد أفراد الجيش الماوي الموجودين في المعسكرات وزعموا أن نسبة الغياب عنها تفوق الحد المأذون به الذي يبلغ ١٢ في المائة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ والبعثة تلح في طلب أرقام محدثة من الجيش النيبالي والجيش الماوي بشأن الأفراد المنتسبين إليهما كما ينص على ذلك الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين. وقد قدمت هذه الأرقام إلى اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد.

باء - حماية الأطفال

٢٦ - قدمت وحدة حماية الطفل الدعم للتخطيط لتسريح وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي غير المؤهلين بوصفهم قصر، و قدمت دعما استشاريا إلى فريق الأمم المتحدة أثناء عملية التسريح. و قدمت الدعم أيضا لأنشطة فرقة عمل نيبال لتنفيذ آلية الرصد والإبلاغ المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، التي تقع تحت إشراف كل من اليونيسيف ومكتب مفوضية حقوق الإنسان في نيبال.

جيم - الشؤون السياسية

٢٧ - واصل مكتب الشؤون السياسية رصد الحالة السياسية العامة وتحليلها والإبلاغ عنها لمساعدة قيادة البعثة على دعم عملية السلام. وظل موظفو الشؤون السياسية على اتصال منتظم بطائفة واسعة من المسؤولين الحكوميين وممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الدولية الفاعلة. وتم رصد أنشطة المجموعات المعارضة لعملية السلام وقدراتها على إعاقة التقدم ودينامية العلاقات بين الأحزاب السياسية ودور المجموعات المهمشة تقليديا. وتابع المكتب مداورات الجمعية التأسيسية وأعمال لجائها فيما يتعلق بإعداد الدستور الجديد. كما أشرف على تنسيق أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتسريح وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي الذين فقدوا الأهلية في إطار عملية التحقق التي قادتها البعثة.

دال - الإعلام

٢٨ - تواصل وحدة الإعلام والترجمة التحريرية عملها لتعميم المنتجات الإعلامية المتصلة بعمل البعثة. ونشرت الوحدة مواقف البعثة إزاء المسائل التي تثير نقاشات على نطاق واسع في وسائط الإعلام وردوها عليها، بما في ذلك الطلب الذي وجهته الحكومة إلى البعثة لتزويدها ببيانات شخصية عن أفراد الجيش الماوي. وقامت الوحدة أيضا بدعم الزيارة التي أجراها وكيل الأمين العام باسكو، ووثقت عملية تسريح أفراد الجيش الماوي غير المؤهلين وتعاونت عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن المسائل الأخرى المتصلة بوسائط الإعلام.

هاء - السلامة والأمن

٢٩ - ظلت الحالة الأمنية مستقرة عموماً بالنسبة للبعثة وموظفيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقامت قوات الأمن المحلية بإبطال وإزالة أجهزة متفجرة مرتجلة أشارت تقارير إلى أنها وضعت في بعض المؤسسات الحكومية وأماكن عقد اجتماعات الأحزاب السياسية. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أمرت الحكومة بتشديد الإجراءات الأمنية حول مطار تريهوفان الدولي في كاتماندو إثر تلقي إنذارات بأن متشددين مرتبطين بتنظيم القاعدة يخططون لاختطاف طائرات في جنوب آسيا. ولم تتعرض البعثة أو موظفيها أو ممتلكاتها لأي تهديدات مباشرة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

واو - دعم البعثة

٣٠ - واصل عنصر دعم البعثة إعطاء الأولوية للعمل في المواقع السبعة الرئيسية لتجميع جنود الجيش الماوي، حيث إن الوجود المتواصل للقائمين على رصد الأسلحة في المواقع ودورياتهم المتنقلة يتطلبان نشر الأفراد على نطاق واسع وكذلك توفير موارد في مجالي الاتصالات والنقل الجوي.

زاي - ملاك الموظفين

٣١ - في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بلغ عدد الموظفين العاملين في البعثة ٢٥٤ من أصل ٢٧٨ موظفاً مآذونا بهم وشكلت النساء ٣١,٧ في المائة من الموظفين المدنيين البالغ عددهم ١٨٩ موظفاً. وبلغت نسبتهم ٤٠,٧ في المائة من الموظفين الفنيين البالغ عددهم ٥٤ موظفاً، و ٣٧,٤ في المائة من الموظفين الإداريين البالغ عددهم ١٣٥ موظفاً. وهناك حالياً ٥ نساء ضمن القائمين على رصد الأسلحة البالغ عددهم ٧١ شخصاً في البعثة. ويتوقف التمثيل الجنساني في هذا المجال على طبيعة المرشحين من طرف الدول الأعضاء ونتيجة لجهود البعثة من أجل تعيين موظفين وطنيين من الفئات التي عادة ما تكون مهمشة، فإن ٣٨,٤ في المائة من الموظفين الوطنيين البالغ عددهم ١٢٥ موظفاً ينتمون إلى هذه الفئات، منهم ٣٧,٥ في المائة من النساء.

رابعا - حقوق الإنسان

٣٢ - لم يجرز أي تقدم يذكر على صعيد مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء النزاع أو بعده. ولم يسلم الجيش النيبالي إلى الشرطة بعد الضابط المتهم في قضية تعذيب وقتل ماينا سونوار، وهي فتاة في الخامسة عشرة من

العمر، بعد إعادته إلى الوطن من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ذلك بالرغم من صدور أمر بالقبض على الضابط من محكمة مدنية محلية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ورغم تقديم شرطة نيبال طلبا رسميا بذلك ورغم النداءات التي وجهتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وبالمثل، فإن قيادة الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي لم تتعاون مع التحقيقات الجنائية بشأن تورط كوادرها في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أثناء النزاع وبعده رغم تأكيدها عكس ذلك. وشددت المفوضة السامية لحقوق الإنسان مجددا على عدم إحراز أي تقدم في التصدي للإفلات من العقاب في نيبال في تقريرها السنوي الذي قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٠ بوصفه عقبة رئيسية تحول دون إتمام عملية السلام بنجاح.

٣٣ - وبعد إجراء مشاورات مع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، ومن بينها مكتب مفوضية حقوق الإنسان في نيبال، أدخلت الحكومة تغييرات هامة على مشروع القانون المؤسس لإطار للجنة لتقصي الحقائق والمصالحة وسجلته لدى الهيئة التشريعية - البرلمان في شباط/فبراير. ويُرتقب الآن أن تنظر فيه الهيئة التشريعية - البرلمان.

٣٤ - وفي ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠، قام أفراد من الجيش النيبالي بإطلاق النار على ثلاث إناث، من بينهن فتاة في الثانية عشرة من العمر، في المنتزه الوطني ببارديا، مما أسفر عن مقتلهن. وزعم الجيش بأن الضحايا كن يمارسن الصيد غير المشروع ويحملن أسلحة وأنه أنشأ محكمة للتحقيق في هذه المسألة خلصت إلى أن الأفراد التابعين له تصرفوا في إطار الدفاع عن النفس. ولكن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومن بينها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، حققت في هذه القضية وخلصت إلى أن الضحايا تلقين طلقات نارية في الظهر وهذا مخالف لإدعاء الدفاع عن النفس. وخلصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى عدم وجود أدلة على أن الضحايا كن يمارسن الصيد غير المشروع وإلى أن الجيش "تلاعب بالأدلة" وبالغ في استخدام القوة عند التعامل مع الضحايا. وقانون المنتزهات الوطنية وحفظ الحيوانات البرية لعام ١٩٧٣، وهو التشريع الوطني المعمول به في هذا الصدد، يأذن لقوات الأمن باستخدام القوة المهلكة حتى في الحالات التي لا تمثل تهديدا مباشرا على الحياة مثل محاولات الهرب. وهذه الأحكام لا تتماشى مع التزامات نيبال الدولية بما في ذلك التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣٥ - وأعيد إحياء عمل لجنة الداليت الوطنية في كانون الثاني/يناير عندما قام مجلس الوزراء بتعيين رئيس اللجنة وأعضائها. وقد ظل منصب رئيس اللجنة شاغرا منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وأطلقت مناقشات بشأن قانون ينظم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

على عدة مستويات. ويدعو المعنيون بالأمر إلى مواءمة هذا القانون مع مبادئ باريس لتعزيز مصداقية اللجنة وشفافيتها ونزاهتها واستقلاليتها، مما يمكنها من تنفيذ ولايتها الدستورية المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بفعالية.

٣٦ - تنتهي الولاية الحالية لمكتب مفوضية حقوق الإنسان في نيبال في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وقد عرض المكتب تمديد ولايته بستتين وتجري حالياً مناقشة هذه المسألة مع الحكومة.

خامسا - تنسيق أعمال فريق الأمم المتحدة القطري

٣٧ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ العمل لإعداد استراتيجية سلام وتنمية من أجل نيبال تسعى إلى تحديد الطريقة التي يستطيع من خلالها شركاء نيبال في التنمية دعم مكاسب عملية السلام بأفضل وجه على مدى السنوات الثلاث القادمة. ويتولى المنسق المقيم هذه العملية بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في نيبال والفريق القطري. ويجري إعداد الاستراتيجية بالاشتراك مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية وبالتشاور مع الحكومة والشركاء المحليين. وسترکز هذه الاستراتيجية على ما ينص عليه اتفاق السلام الشامل من التزامات وتطلعات طويلة الأجل، مع الاعتماد في الوقت ذاته على الممارسات الإنمائية ذات الصلة لكونها تتعلق بعملية دعم بناء السلام.

٣٨ - وقدم صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام التمويل، عبر صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال، لدعم جميع مراحل عملية تسريح أفراد الجيش الماوي غير المؤهلين الذين ثبت أنهم قُصر ومجننون حديثو العهد. وأطلق كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية برنامجاً لإعادة تأهيل عدد يصل إلى ٤ ٠٠٠ مسرح، وهو برنامج يضم مجموعة من تدابير الإرشاد وإعادة الإدماج، بما فيها خيارات التعليم والتدريب المهني وإقامة مشاريع صغيرة/متناهية في الصغر والتدريب على تقديم الخدمات الصحية. وقد استفسر حتى الآن نحو ٨٣٨ من أولئك المسرحين عن الدعم عبر الخط الهاتفي المجاني للأمم المتحدة، وأحيل إلى الآن ٥٤٧ مسرحاً إلى مزودي الخدمات لبدء برامج تدريبية. وقدمت حكومتا الترويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في نهاية عام ٢٠٠٩ مبلغاً إضافياً قدره ٨,٥ ملايين دولار إلى صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال لدعم هذه المرحلة من عملية التسريح وإعادة الإدماج.

٣٩ - وأطلق في شهر آذار/مارس برنامج تجريبي قطري في نيبال تحت إشراف فريق الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون وجميع هذا الفريق بين مكتب مفوضية حقوق الإنسان في نيبال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وبعثة الأمم المتحدة في نيبال وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. ويهدف إلى وضع استراتيجية شاملة ومتسقة ومنسقة لما تقدمه الأمم المتحدة من دعم في مجال سيادة القانون. ويتولى أحد الأفرقة المشتركة بين الوكالات دعم هذه المبادرة على صعيد المقرر. ويجري حالياً وضع تصميم للأنشطة القائمة في نيبال في مجال سيادة القانون لتسترشد به هذه العملية.

٤٠ - وواصل فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام دعمه لجهود الحكومة الرامية إلى الوفاء بالتزامها بموجب اتفاق السلام الشامل الذي يقضي بإزالة جميع حقول الألغام المتبقية في نيبال. وبحلول ١٩ آذار/مارس، كانت أفرقة جيش نيبال لإزالة الألغام قد طهرت ٢٦ من أصل ٥٣ حقلاً للألغام بمساعدة تقنية من فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام، ومن المقرر إزالة الألغام في النصف المتبقي منها بحلول نهاية عام ٢٠١١. وقد دمر الفريق ما مجموعه ٦١٧ ٥٢ جهازاً من الأجهزة المتفجرة المرتجلة وأصناف خطيرة أخرى منذ أن بدأت عمليات التدمير هذه في عام ٢٠٠٧. وفي شباط/فبراير، قدم فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام الدعم إلى فريق عامل حكومي دولي ترأسته وزارة السلام وإعادة البناء لصوغ استراتيجية عمل وطنية لنيبال تتعلق بالألغام وتستغرق ثلاث سنوات، وتحدد فيها الأهداف في مجالات التنسيق والتطهير والتوعية بالمخاطر ومساعدة الضحايا والدفاع عنهم لغاية نهاية عام ٢٠١٢.

٤١ - وواصل فريق الأمم المتحدة القطري دعمه لعملية وضع الدستور أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقد اشتملت المساعدة على توفير الدعم التقني لتجمعات غير رسمية لأعضاء الجمعية التأسيسية (النساء والشعوب الأصلية والداليت) وتعزيز الحوار بين المنظمات المجتمعية بشأن مسائل دستورية. وأسدت فرادى الوكالات مشورة محددة الهدف ضمن إطار بارامترات ولاياتها مثل التحليل الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأحكام المواطنة المقترحة من منظور المعايير الدولية السارية. وقام ما يزيد عن ٤٠ ٠٠٠ زائر من الجمعية التأسيسية والمجتمع المدني والجمهور العام بزيارة مركز الحوار الدستوري الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد نظم المركز حتى الآن ٣٥٠ حلقة عمل وحلقة دراسية بشأن مسائل تدور حول عملية بناء الدستور.

٤٢ - ويعاني نصف مقاطعات نيبال تقريباً من نقص الأغذية، كما يعاني ما يقدر بمليونين ونصف من السكان من انعدام الأمن الغذائي، وخاصة في منطقة التل الغربي الأوسط والأقصى والمناطق الجبلية. والأسر الريفية في نيبال أكثر تضرراً من هذا الوضع، حيث إن أكثر من ٧٠ في المائة من ميزانيات الأسر تخصص، حسب التقديرات، لشراء الأغذية، في حين ما زال الاعتماد كبيراً على زراعة الكفاف. ولتغلب على مواطن الضعف هذه، أُطلق في ١٠ آذار/مارس نداء نيبال الإنساني المؤقت لعام ٢٠١٠. ويلتزم بهذا النداء مبلغ ١٢٣,٥ مليون دولار لتقديم المساعدة لإنقاذ حياة أكثر من ٣,٤ ملايين شخص في جميع أرجاء البلد والحد من ضعفهم. وبالنظر للجفاف الشتوي الطويل، تلقت نيبال ٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة من صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ في نهاية عام ٢٠٠٩، الأمر الذي سمح لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة بأن يوفر الأغذية لما يزيد عن ٣٠٢ ٠٠٠ شخص. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً، بدأت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تنفيذ مشروع مرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي بتكلفة قدرها ١٠,٦ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لتوفير التدريب في مجال البذور والزراعة لـ ١٠٦ ٠٠٠ أسرة من أشد الأسر المعيشية ضعفاً بغية تحسين أمنها الغذائي.

سادساً - الملاحظات

٤٣ - تواجه أحزاب نيبال السياسية تراكمًا من التزامات عملية السلام غير المنفذة واقتراباً سريعاً للموعد النهائي الدستوري، مما يضع العملية برمتها عند منعطف حاسم. ويكمن جوهر الجمود في الاختلافات على الإدماج وإعادة التأهيل وعلى بعض الجوانب الرئيسية من الدستور الجديد وتقاسم السلطة. وتتفاقم هذه الخلافات على ما يبدو بسبب انعدام الثقة المتبادلة وعدم كفاية الإرادة السياسية وضعف آليات تنفيذ الاتفاقات السابقة.

٤٤ - وتشمل التحديات الأخرى التي تواجه عملية السلام الهشة السخط المستمر القائم بين الجماعات المهمشة تقليدياً، وزيادة بروز معارضة بعض العناصر المتفق عليها التي تشمل كل من النظام الفيدرالي والجمهوري والعلماني، والتهديد الواسع النطاق بتجدد المواجهات. وإن التقيد بالالتزامات الحالية وبالتسوية السياسية المتفاوض عليها هو وحده الكفيل بتوفير نتائج مرضية لمستقبل البلد، لذا أهيب بقيادة الأحزاب السياسية أن يضاعفوا جهودهم في هذا الصدد.

٤٥ - وفي كانون الثاني/يناير، طلبت حكومة نيبال تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، مع الاعتراف بما تضطلع به من دور هام في تقديم الدعم إلى عملية السلام في نيبال ذات التوجه الوطني وفي تيسير تنفيذها. وقد أكدت الحكومة أن أعمال اللجنة الخاصة بشأن

إعادة إدماج وتأهيل المقاتلين الماويين السابقين ستنتهي قبل ٢٨ أيار/مايو، وهو الموعد النهائي لوضع الدستور الجديد. وعلى هذا الأساس، طُلب تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال لغاية ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠، وقد قبل المجلس هذا الطلب.

٤٦ - واعتبر العديد من المراقبين الموعد النهائي مفراطاً في الطموح. ولم يكن الاتفاق قد تم في ذلك الوقت بشأن الجوانب الرئيسية البالغة الأهمية لخطة العمل المتعلقة بالإدماج وإعادة التأهيل، ويبقى الوضع اليوم على حاله إلى حد كبير. وتشمل المسائل الخلافية العالقة عدد أفراد الجيش الماوي الذين سيدمجون في قوات الأمن، ولا سيما في جيش نيبال، وطرائق الإدماج والخيارات التي يمكن إتاحتها لأولئك الذين سيعاد إدماجهم في الحياة المدنية. ووفقاً لما ورد سابقاً، تتواصل المناقشات المكثفة بشأن هذه المسائل وكذلك المسائل الدستورية الرئيسية وتقاسم السلطة.

٤٧ - وما برحت ممثلي تعرب عما يديه كل من المجلس والأمم المتحدة من رغبة قوية في أن يشهدا تقدم الأحزاب نحو تنفيذ الاتفاقات التي توصلت إليها، وذلك بهدف اعتماد دستور جديد وضمن تحقيق السلام والاستقرار والرخاء على المدى البعيد. وفي الوقت ذاته، تقر الأمم المتحدة بأن أي حل إيجابي لمختلف الجوانب المعقدة لعملية السلام يتطلب الصبر والجهود الدؤوبة. وقد دعا المجلس الأطراف إلى تحقيق استفادة كلية من خبرات بعثة الأمم المتحدة في نيبال ومن استعدادها لدعم عملية السلام تيسيراً لاستكمال الجوانب المعلقة من ولايتها. وتسعى البعثة إلى تأمين خروج يتمثل للقرار المتعلق بمستقبل أفراد الجيش الماوي السابقين.

٤٨ - وأخذت بعثة الأمم المتحدة في نيبال تشجع الأحزاب طوال عام ٢٠٠٩ على النظر في تدابير من شأنها أن توفر للبعثة استراتيجية للخروج وأن ترفق أي طلب للتمديد بخارطة طريق واقعية ومحددة زمنياً لإحراز التقدم. وعقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٩٠٩ (٢٠١٠)، استأنفت البعثة مناقشات مع الزعماء السياسيين، تلتها جلستين مطولتين من المشاورات عقدتا في آذار/مارس ونيسان/أبريل وخصصتا لاستعراض الخيارات المتعلقة بتسليم الدور المنوط بالبعثة.

٤٩ - وعقدت "اجتماعات الاستعراض" هذه الصريحة والمغلقة فيما بين كبار قادة الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة. ومع أن الآراء التي قدمها كبار القادة المذكورين إثر مشاورات عُقدت مع قيادات أحزابهم لا تمثل المواقف الرسمية للأحزاب أو الحكومة، فإنها دلت على رغبة واضحة في أن تضطلع البعثة بدور أكثر فاعلية يتواءم مع الاحتياجات الحالية لعملية السلام. ووفقاً لما سبق ذكره (في الفقرة ١١ من هذا التقرير)، فقد طرح عدد من المجالات المحددة التي تحتاج إلى تلقي المزيد من الدعم من بعثة الأمم المتحدة في نيبال. وهذه

هي الوظائف الهامة التي يمكن للبعثة بل وينبغي لها أن تنجزها بصورة مجددة ضمن إطار ولايتها الحالية.

٥٠ - وفي كانون الثاني/يناير، أخبرت الحكومة مجلس الأمن بأن هدف جعل نيبال بلد سلمي ومستقر يتطلب رفع مستوى الدعم والتفهم والتشجيع الذي يتلقاه من المجتمع الدولي. وما زلت عاقد العزم على أن تستكمل البعثة عملها بنجاح في أقرب وقت ممكن. ومما يدعو للأسف أنه تعذر لهذا التقرير أن يعبر عن الموقف الرسمي لحكومة نيبال والأحزاب بشأن احتمال تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال لعدم تلقي أي رسالة رسمية بشأن المسألة وقت كتابة التقرير. وفي حال طلبت حكومة نيبال، بالتشاور مع الأحزاب، تمديداً لولاية البعثة، فإنني سأوصي مجلس الأمن بأن يستجيب لهذا الطلب. وأتوقع أن يتضمن مثل هذا الطلب مؤشرات واضحة للمجالات التي ينبغي للبعثة أن تعزز فيها دعمها لدفع عجلة التقدم في عملية السلام وتمكين البعثة من إنجاز المهام المنوطة بها.

٥١ - وإني أوجه نداء ملحا إلى الحكومة والأحزاب للقيام دون إبطاء بإزالة العوائق السياسية المتبقية واتخاذ الخطوات الفعلية نحو الوفاء بالتزامات التي قطعت على أساس معايير وحدود زمنية واضحة ومن خلال عملية منظمة للتشاور والحوار. وينبغي لها أن تستعرض باستمرار مدى تنفيذ التزاماتها في جميع المجالات. وأود أيضاً أن أشدد على الأهمية الحاسمة لوضع خطة شاملة وواقعية وحسنة الإعداد وتنفيذها بصورة منهجية لإدماج وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي السابقين، علما بأن البعثة على استعداد لتقديم المساعدة في هذا الصدد.

٥٢ - وأود أن أعرب عن تقديري لأعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى لما قدموه من دعم مستمر لنيبال وللأمم المتحدة فيما اضطلعت به من عمل لدعم عملية السلام، وأن أعرب عن امتناني لمثلي، كارين لاندغرين، والموظفين التابعين لها، وللمنظمات الشريكة في نيبال لما بذلوه من جهود متفانية.